في تطور قد يؤثر على علاقات القاهرة مع واشنطن

مصر: السجن لـ16 أمريكياً في قضية «المنظمات» .. والقضاة يصعدون احتجاجاتهم ضد «الإخوان»

القاهرة - «وكالات»: أصدرت محكمة مصرية امس أحكاما بالسجن خمسة أعوام غيابيا على 15 أمريكيا على الأقل وبالسجن عامين على أمريكي مثل أمام المحكمة في الدعوى المقامة ضد منظمات أجنبية غير حكومية عاملة في مصر.

وأصدر القاضي مكرم عواد حكما أيضا بحل المنظمات غير الحكومية التي شملتها القضية وبينها المعهد الجمهوري والمعهد الديمقراطي.

كما قضى بالسجن خمسة أعوام غيابيا على 11 متهما آخرين أفادت صحيفة الاتهام الرسمية بأنهم من الترويج وصربيا وألمانيا ودول عربية. وأصدر حكما بالسجن لمدة عام مع إيقاف التنفيذ على 11 مصريا على الأقل.

وفي شأن مصري منفصل نظم مئات من القضاة وأعضاء النيابة العامة في مصر وقفة احتجاجية أمام مقر دار القضاء العالي وسط العاصمة القاهرة عصر امس الاول، في تصعيد لاحتجاجهم ضد مشروع قانون جديد للسلطة القضائية تجري مناقشته حاليا في مجلس الشورى.

وتقدم الوقفة أحمد الزند الذي يرأس نادي القضاة، وهو ناد اجتماعي في الأساس لكنه سعى في الفترة الأخيرة ليكون رأس الحربة في الهجوم الذي يشنه بعض القضاة على مشروع قانون السلطة القضائية، الذي يقول مقدموه إنه يمثل خطوة على طريق إصلاح القضاء الذي عانى من الفساد شأنه شأن كل قطاعات الدولة في عهد الرئيس السابق حسني مبارك.

وحمل المشاركون في الوقفة الاحتجاجية على مشروع القانون، واعتبروا أنه بمثابة مذبحة للقضاة، في إشارة إلى أن المشروع ينص على خفض سن التقاعد للقضاة من 70 إلى 60 عاما، وهو ما من شأنه أن يتسبب في إبعاد نحو 3000 قاض عبر إحالتهم للتقاعد.

وانضم إلى القضاة مئات من المواطنين الذين عبروا عن تضامنهم مع مطالب القضاة، ورددوا هتافات مؤيدة لهم، في حين حاول بعضهم اقتحام البوابة الخلفية لدار القضاء العالي، مما دفع قوات الأمن التي تواجدت بكثافة للتصدي لهم.

كما شارك عدد قليل من الشخصيات العامة، بينهم تهاني الجبالي التي كانت نائبة لرئيس المحكمة الدستورية العليا قبل أن تستبعد تطبيقا للدستور الجديد، وكذلك مظهر شاهين الذين كان خطيبا لمسجد عمر مكرم الواقع بميدان التحرير في فترة الثورة وما بعدها، إلى جانب الإعلامي توفيق عكاشة الذي اشتهر بانتقاده للرئيس محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين.

وأصدر القضاة المحتجون بيانا قالو فيه إنهم سيلجؤون إلى تعليق عملهم والاعتصام للتعبير عن الرفض لما وصفوه بتغول الدولة متمثلة في سلطتيها التنفيذية والتشريعية على السلطة القضائية وعلى القضاء واستقلاله.

ودعا البيان «جموع شعب مصر بمختلف طوائفه واتجاهاته للوقوف خلف قضاته»، كما عبر عن رفضه لاحتكار فصيل سياسي بعينه، وذلك في إشارة إلى قوى التيار الإسلامي خصوصا جماعة الإخوان المسلمين التي يقول القضاة المحتجون إنها تسعى للهيمنة على سلطات الدولة بعد أن وصل أحد أعضائها إلى موقع رئاسة الجمهورية.

كما خطب الزند أمام المتظاهرين، واعتبر أن هذه الوقفة الاحتجاجية تعبر عن تضامن بين الشعب والقضاة في مواجهة السلطة، وأضاف أن «قضاء مصر سينتصر على طيور الظلام الذين يريدون أخونته واستعباده، وهو أمر لن يتحقق حتى لو في الأحلام».

واستخف الزند بما تردد عن مطالبة النائب العام لمجلس القضاء الأعلى برفع الحصانة عن الزند كي يتيسر استجوابه في بلاغات مقدمة ضده، وقال إنه لا يعبأ بذلك.

جدير بالذكر أن مطلب إصلاح القضاء وتطهيره من الفساد كان في مقدمة الشعارات التي رفعتها ثورة 25 يناير 2011 التي أطاحت بالرئيس السابق مبارك.

لكن هذه القضية أصبحت أحد محاور الخلاف بين السلطة والقوى السياسية الإسلامية من جهة، والقوى المعارضة من جهة أخرى، حيث يتحدث الفريق الأول عن ضرورة إصلاح القضاء، في حين يعتبر الفريق الثاني أن هذا الإصلاح يخفي وراءه نوايا للسيطرة والهيمنة.

على صعيد آخر، اعتبرت حملة «معا لمحاسبة الزند» أن الوقفة الاحتجاجية التي تقدمها الزند لقيت فشلا ذريعا بعدما قاطعها الآلاف من قضاة مصر، واقتصرت المشاركة فيها على عدد قليل من القضاة على حد تعبير البيان الذي أصدرته الحملة.

كما ركزت الحملة التي تشكلت مؤخرا للمطالبة برفع الحصانة القضائية عنه كي يتم التحقيق معه في البلاغات التي تتهمه بالفساد المالي أو الاستقواء بالخارج، على مشاركة عدد من أعضاء جماعتي «أبناء مبارك» و«آسفين يا ريس» في الوقفة الاحتجاجية واعتبرت أنها تعبر بشكل واضح عن انتماء الزند وتمثيله للنظام السابق في المشهدين القضائي والسياسي المصري.

جانب من تجمع القضاة وأعضاء النيابة العامة

السعودية: إدانة 5 مواطنين بتهمة الإرهاب

جدة - «وكالات»: قضت المحكمة الجزائية المتخصصة في محافظة جدة، غرب السعودية، امس الاول ببراءة سعودي وإدانة خمسة آخرين بتهم مختلفة منها الانضمام إلى تنظيم القاعدة.

وحكمت المحكمة على المدانين بأحكام مختلفة تفاوتت ما بين ثلاثة أعوام إلى 18 عاماً.

وأدين المتهمون بمساعدة بعض أعضاء تنظيم القاعدة وبعض المطلوبين أمنيا والتستر عليهم والمشاركة في مساعدة بعض الهاربين والتنسيق لخروجهم إلى مواطن الفتنة للمشاركة في عمليات إرهابية، على ما أوردت وكالة الأنباء السعودية «واس». كما تمت إدانتهم بحيازة أوراق مالية مزورة بالإضافة إلى ارتكاب بعضهم لجريمة غسل الأموال وحيازة الأسلحة والذخائر وحيازة بعضهم لذاكرة حاسوبية تتضمن طرق التزوير وطرق تحضير متفجرات وطرق إطلاق صاروخ سام. كما أدينوا أيضا بشروع بعضهم في السفر إلى مواطن الفتنة للمشاركة في القتال الدائر فيها وإيواء بعض المطلوبين أمنيا وغيرها من التهم الأخرى، طبقا لـ«واس».

تونس تمدد «الطوارئ» للمرة الـ12

تونس - «وكالات»: قررت السلطات التونسية تمديد العمل بحالة الطوارئ المعمول بها في البلاد شهرا إضافيا، وذلك في إجراء هو الثاني عشر من نوعه منذ بدء العمل بقانون الطوارئ في 14 فبراير 2011 في أعقاب الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي.

وقالت وكالة الأنباء التونسية نقلا عن بيان للرئاسة إن الرئيس منصف المرزوقي قرر «التمديد في حالة الطوارئ شهرا ابتداء من 4 يونيو» الجاري.

وأوضحت أن قرار التمديد اتخذ «بعد التشاور مع رئيس الحكومة ورئيس المجلس الوطني التأسيسي والجهات الأمنية ذات العلاقة».

وكانت رئاسة الجمهورية أعلنت في الأول من مارس تمديد حالة الطوارئ ثلاثة أشهر.

ويجيز القانون التونسي «إعلان حالة الطوارئ بكامل تراب الجمهورية أو ببعضه، إما في حالة خطر داهم ناتج عن نيل خطير من النظام العام وإما في حال حصول أحداث تكتسي بخطورتها صبغة كارثة عامة».

ويعطي قانون الطوارئ وزير الداخلية صلاحيات «وضع الأشخاص تحت الإقامة الجبرية، وتحجير الاجتماعات، وحظر التجول، وتفتيش المحلات ليلا ونهارا ومراقبة الصحافة والمنشورات والبث الإذاعي والعروض السينمائية والمسرحية، دون وجوب الحصول على إذن مسبق من القضاء». كما يعطي الولاة صلاحيات استثنائية واسعة، مثل فرض حظر تجوال على الأشخاص والعربات ومنع الإضرابات العمالية.

ومنذ الإطاحة بزين العابدين بن علي، دأبت السلطات التونسية على تمديد العمل بقانون الطوارئ لفترات تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر.

وكان المرزوقي قال في نهاية أبريل الماضي إن «الوقت قد حان لرفع حالة الطوارئ حتى يعود الجيش إلى مهامه الأساسية».

ولكن خبراء في الأمن حذروا من أن رفع حالة الطوارئ في الوقت الحالي سيكون قرارا «غير حكيم» لأن البلاد تواجه خطر «الإرهاب».

ومنذ ديسمبر 2012 يطارد الجيش التونسي مجموعة مسلحة مرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي متحصنة في جبل الشعانبي بولاية القصرين «شمال غرب» على الحدود مع الجزائر. وتضم هذه المجموعة في صفوفها عناصر من جماعة «أنصار الشريعة» السلفية الجهادية التونسية، بحسب السلطات.

الإدارة الأمريكية تشدد عقوباتها على إيران

واشنطن - «وكالات»: قررت الولايات المتحدة فرض مزيد من العقوبات على إيران عبر استهداف العملة الإيرانية وقطاع السيارات، وعزت ذلك إلى عدم تعاون طهران في ملفها النووي.

وقال المتحدث باسم الرئاسة الأمريكية جاي كارني إن الرئيس باراك أوباما وافق على فرض عقوبات على كيانات أجنبية تقوم «بعمليات شراء أو بيع كبيرة للريال أو لديها حسابات «مصرفية» بالريال خارج إيران». ولاحظ كارني في بيان أنه «إذا كان الريال قد خسر نصف قيمته منذ بداية 2012 بسبب عقوباتنا، فإنها المرة الأولى التي يستهدف فيها الريال بعقوبات بشكل مباشر».

ولاحقا، أوضح مسؤول أمريكي كبير -رفض الكشف عن هويته- أن الهدف هو «جعل الريال غير قابل للاستخدام خارج إيران».

كما طالت العقوبات التي أعلن عنها امس الاول قطاع السيارات الذي يعد «مصدرا كبيرا للعائدات لإيران». ويسمح قرار أوباما «بفرض عقوبات جديدة على من يقومون بعمليات مالية أو أخرى مرتبطة بقطاع السيارات الإيراني».

وأوضح كارني أن العقوبات الأمريكية ستطول خصوصا «بيع وتسليم ونقل سلع أو خدمات مهمة مرتبطة بصناعة آليات خفيفة أو ثقيلة أو تجميعها في إيران، وبينها السيارات الخاصة والشاحنات والحافلات الصغيرة والشاحنات الصغيرة والدراجات النارية، إضافة إلى الآلات التي تستخدم في صناعة «هذه الآليات» وقطع الغيار».

من جهة أخرى أكد المتحدث أن «التدابير المتخذة اول امس «الاثنين» تندرج في إطار استمرار التزام الرئيس أوباما بمنع إيران من حيازة سلاح نووي، عبر زيادة كلفة استخفاف إيران بالمجتمع الدولي». لكن كارني شدد على أن «الباب يبقى مفتوحا أمام حل دبلوماسي يتيح لإيران الانضمام إلى المجتمع الدولي في حال احترمت التزاماتها».

وأضاف «لكن يتعين على إيران أن تدرك أن الوقت المتاح أمامها محدود، إذا واصلت الحكومة الإيرانية السير في طريقها فليس هناك أدنى شك في أن الولايات المتحدة وحلفاءنا سيواصلون فرض إجراءات متزايدة». من جهته نفى المسؤول الأمريكي الكبير أن يكون إعلان هذه العقوبات مرتبطا بالانتخابات الرئاسية الإيرانية المقررة في 14 يونيو لاختيار خلف للرئيس محمود أحمدي نجاد.

وتفرض الدول الغربية والأمم المتحدة منذ أعوام حزمة عقوبات على إيران على خلفية سعيها إلى امتلاك سلاح نووي تحت ستار برنامج مدني، الأمر الذي تصر طهران على نفيه.

.. وترصد ملايين الدولارات مقابل رؤوس زعماء «القاعدة» في إفريقيا

واشنطن - «وكالات»: لأول مرة، ترصد وزارة الخارجية الأمريكية، جوائز لأي معلومات تفضي لاعتقال أو قتل زعماء أخطر تنظيمات القاعدة في إفريقيا وهي «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، و«الحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب إفريقيا»، و«الموقعون بالدم» بجانب «بوكو حرام» النيجيرية. وخصصت الخارجية ضمن برنامج «حوافز من أجل العدالة» أكبر تلك الجوائز، وهي مبلغ 7 ملايين دولار لأبوبكر شيكو، زعيم «طالبان الإفريقية» أي حركة بوكو حرام النيجيرية، التي تسعى للإطاحة بالحكومة وإقامة إمارة إسلامية في نيجيريا. وتتهم منظمات حقوقية الحركة النيجيرية المتشددة بالتسبب في قتل أكثر من 2800 شخص من خلال هجماتها التي استهدفت كنائس وطالت مقرا للأمم المتحدة في العاصمة أبوجا عام 2011. كما خصصت 5 ملايين دولار من أجل «الأعور»، وهو مختار بلمختار، مؤسس حركة «الموقعون بالدم» والتي تعرف كذلك بـ«كتيبة الملثمين»، التي تبنت عملية مهاجمة «إن أمنيّاس» بالجزائر التي قتل فيها 37 رهينة، من بينهم ثلاثة أمريكيين. كما رصدت الخارجية الأمريكية جوائز لقيادات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وفرعها «الحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب إفريقيا»، وهما جماعتان نفذتا عددا من الهجمات وعمليات خطف من أجل الفدى.

ويشار إلى أن برنامج «حوافز من أجل العدالة» قدم أكثر من 100 مليون دولار، في 70 دولة حول العالم، منذ انشائه عام 1984.

قال إن الوقت يوشك على النفاد

كيري يحث الفلسطينيين وإسرائيل على استئناف محادثات السلام

واشنطن - «وكالات»: حث وزير الخارجية الأمريكي جون كيري امس الاول إسرائيل والفلسطينيين على استئناف محادثات السلام المتوقفة قائلا ان الوقت يوشك ان ينفد ومحذرا الطرفين من انهما قد لا تتاح لهما فرصة اخرى.

في كلمة له امام اللجنة اليهودية الأمريكية حث فيها اليهود الأمريكيين على دعم مساعي السلام الرامية لاحياء محادثات السلام قال كيري «الوقت ينفد، إذا لم ننجح الآن فاننا قد لا نحصل على فرصة اخرى... ببساطة الوضع القائم لا يمكن ان يستمر.»

وقال كيري إن افضل سبيل لضمان امن إسرائيل هو انهاء «الصراع مع الفلسطينيين بشكل كامل ونهائي باستحضار الشجاعة لتحقيق السلام والوصول الى حل عن طريق التفاوض.»

واضاف قائلا «غياب السلام يعني صراعا أبديا... سنجد انفسنا في حلقة سلبية متصاعدة من الردود والردود المضادة قد تغلق الباب امام حل الدولتين.»

واعترف كيري -الذي زار إسرائيل أربع مرات في الشهور الاربعة التي مرت علي توليه المنصب في محاولة لاستئناف محادثات السلام- بان هناك شكوكا في ان يتمكن الجانبان من حل خلافاتهما.

وانهارت محادثات السلام التي رعتها الولايات المتحدة في 2010 وسط نزاع حول الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية. ويطالب الفلسطينيون بتجميد البناء الاستيطاني بينما تصر إسرائيل على ان المحادثات يجب ان تعقد بدون شروط مسبقة.

وقال كيري «مازلت اعتقد ان السلام يمكن تحقيقه.»

واضاف ان دولة فلسطينية مستقرة ولها اقتصاد مزدهر سيعززان أمن إسرائيل. واثناء زيارة إلى الاردن الشهر الماضي أعلن كيري خطة لحفز نمو الاقتصاد الفلسطيني باستثمارات للقطاع الخاص تصل الى 4 مليارات دولار.

ويرأس رئيس الوزراء البريطاني الاسبق توني بلير مجموعة عمل تعكف على تحديد فرص للاستثمار في قطاعات السياحة والتشييد والطاقة والزراعة والصناعات العالية التكنولوجيا في الاراضي الفلسطينية.

وفي وقت سابق امس الاول قال كيري انه سيقرر في مرحلة ما إن كان سيعود الى الشرق الاوسط والاراضي الفلسطينية لحث الجانبين على اتخاذ قرارات لاستئناف المحادثات.

واضاف انه يتطلع للعمل مع رئيس الوزراء الفلسطيني الجديد رامي الحمدالله الذي عين يوم الاحد خلفا للخبير الاقتصادي سلام فياض الذي استقال في ابريل.

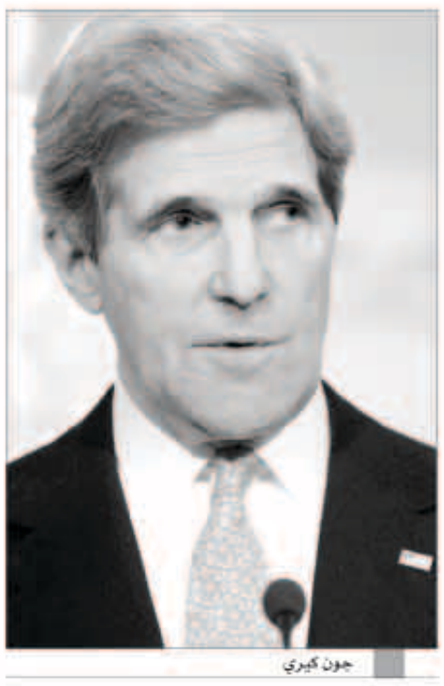
جون كيري

جيش الاحتلال يجري مناورات عسكرية في النقب

الأراضي المحتلة - «وكالات»: اجرى الجيش الإسرائيلي امس تدريبا عسكريا في معسكر شيزفون بمنطقة النقب يشمل عرضا لوسائل قتالية للأذرع العسكرية المختلفة وتعاونا حربيا بين قوات المشاة وسلاح الجو، في حين يطور الجيش صاروخ حيتس 3 استعدادا لصد أي هجوم من مناطق بعيدة مثل إيران.

وتشمل التدريبات تفعيل المنظومة الدفاعية الجوية «حيتس»، التي يشرف عليها رئيس هيئة الأركان بيني غانتس وعدد من كبار قادة الجيش الإسرائيلي. يأتي هذا التدريب بعد أيام قليلة من مناورات داخلية واسعة النطاق أجرتها مختلف أفرع الجيش الإسرائيلي لاختبار مدى الجاهزية لصد أي هجوم صاروخي.

وتقول تقارير صحافية إن إسرائيل تشهد تدريبات متكررة في هذه الفترة وكأنها تستعد لحرب وشيكة.

ولكن التقارير اشارت إلى أن هذه التدريبات تتناقض مع تصريحات المسؤولين الإسرائيليين، وخاصة تلك التي صدرت أمس الاول عن وزير الدفاع موشيه يعالون الذي قال أمام لجنة الشؤون الخارجية والأمنية التابعة للكنيست إن إسرائيل غير معنية في الوقت الراهن بالدخول في صراع والتدخل بما يجري في سوريا إذا لم يكن هناك مساس بأمن الدولة الإسرائيلية، في إشارة إلى المخاوف من نقل أسلحة كيمياوية أو صواريخ متطورة من سوريا إلى حزب الله اللبناني. وتأتي هذه التدريبات وسط جدل سياسي بشأن تقليص ميزانية وزارة الدفاع وإعلان رئيس هيئة الأركان ووزير الدفاع عن إلغاء عمل وحدات الاحتياط في الجيش وتقليص عمل وحدات الجيش النظامي. وفي تطور آخر، تجري السلطات الإسرائيلية تطويرا على صاروخ «حيتس 3» ليتمكن من اعتراض صاروخ يحمل رأسا نووية فوق دول بعيدة مثل إيران، وذلك استعدادا لاحتمال أن تطور الأخيرة سلاحا نوويا.

تنديد شديد اللهجة باغتيال قادة الفصائل الموقعة على «الوثيقة»

الدوحة: اجتماع استثنائي للجنة متابعة سلام دارفور

الدوحة - «وكالات»: عقد بالعاصمة القطرية امس الاجتماع غير العادي للجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة لسلام دارفور غربي السودان، لاستعراض التطورات التي يشهدها الإقليم ومواصلة الجهود لتحقيق السلام.

وضم الاجتماع مشاركين من الحكومة السودانية وحركتي التحرير والعدالة، والعدل والمساواة، وممثلين عن دول الجوار والقوى العظمى والمنظمات الإقليمية والدولية.

وقال أحمد بن عبد الله آل محمود نائب رئيس وزراء قطر إن الاجتماع يأتي في مرحلة حساسة تمر بها عملية السلام بدارفور حيث «توسعت وضمت مشاركين جددا وبدأت أعمال التنمية والإعمار». وقال إن الاجتماع يأخذ حساسيته من كونه يأتي بعد اغتيال حركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم الشهر الماضي رئيس المجموعة الموقعة على اتفاق الدوحة محمد بشر أحمد ونائبه، وأسر بعض الأعضاء عقابا لهم على انضمامهم لوثيقة الدوحة لسلام دارفور.

واعتبر آل محمود أن الاغتيال «جريمة بشعة» بحق السلام وأبناء دارفور الذين يرغبون في وضع حد للحرب، ويتوقون لانبلاج فجر التنمية والإعمار بالإقليم. وأشاد آل محمود بمحمد بشر ورفاقه لأنهم «صناع سلام وقد قدموا أرواحهم في سبيل خدمة دارفور». وقال أيضا إن عملية الاغتيال لن تقف في عضد لجنة الوساطة التي تقودها قطر «إنما تدفعنا للتمسك بالاستمرار في السلام». ولكنه أسف لأن بعض الجماعات ما تزال مصرة على العنف «ومحاربة الشرفاء من أبناء دارفور» ودعا آل محمود جميع الأطراف وعلى رأسها الجماعات المقاتلة للالتحاق بوثيقة الدوحة للسلام التي قال إنها تلقى الدعم من أبناء دارفور. وطالب المجتمع الدولي بإدانة «هذه الجريمة» وتقديم مرتكبيها للعدالة كونهم أخلوا بالأمن والسلم اللذين ينشدهما أهالي دارفور، ويبذل المجتمع الدولي جهودا مضنية من أجل تحقيقهما. من جهة ثانية ، شدد آل محمود على أن مؤتمر مانحي دارفور ملتزم بالوفاء بتعهداته بتنمية وإعمار الإقليم، قائلا إن «قطر وضعت المبلغ الذي تعهدت به في الحساب المخصص لذلك، ونحن جاهزون للبدء بعملية الإنعاش المبكر». وشددت لجنة الوساطة على ضرورة الامتناع عن العنف وخصوصا ضد المدنيين والأهداف المدنية، وطالبت بإفساح الفرصة أمام تحقيق السلام، حتى يسهل إيصال المساعدات الإنسانية لمستحقيها في الوقت المناسب. وأعلنت اللجنة عن اجتماع في التاسع من يونيو الجاري لوضع آلية لتنفيذ مقررات مؤتمر المانحين.

كما رحبت بإعلان الخرطوم وحركة العدل والمساواة تمسكهما بالسلام ومتابعة المفاوضات من أجل تنفيذ وثيقة الدوحة، والبدء في المشاريع التنموية والعمل على عودة الأهالي إلى قراهم ومناطقهم. ووجهت لجنة الوساطة رسالة إلى الأطراف المعنية بسلام دارفور مفادها أن المجتمع الدولي مُصر على تحقيق السلام بدارفور، وأن الحوار السياسي هو الطريق الوحيد لحل النزاع.

جانب من اجتماع الامس